المؤتمر الصهيوني الـ38... الحاضر من الماضي

انطوان شلحت

في غمرة التداعيات المترتبة على جائحة كورونا، لم نلتفت بما فيه الكفاية إلى وقائع المؤتمر الصهيوني العالمي الـ38 الذي عقد أول مرة بصورة افتراضية في القدس بين 20- 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2020. ودلّت هذه الوقائع بالأساس ليس على أن ما يسمى «معسكر الوسط - اليسار» ما عاد ذا صلةٍ مع الواقع السياسي الإسرائيلي الراهن فحسب، إنما أيضًا على اتجاه المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية، ووفقًا لما انعكس في مجريات ذلك المؤتمر، كما في المؤتمر الذي سبقه (2015)، تمثّل هذا الجوهر في تأكيد أن هناك «شعبًا يهوديًا واحدًا ودولة يهودية واحدة»، وأنه «يجب العمل معًا لتوحيد الشعب اليهودي وضمان أمن الدولة اليهودية». كما تمثل في تعزيز السيطرة الكولونيالية في الأراضي المحتلة منذ 1967 من خلال الاستيطان والسيطرة على الأرض، تحقيقًا لشعار «أرض أكثر، عرب أقل». ويعتبر المؤتمر الصهيوني العالمي الهيئة الأعلى، من حيث إقرار أيديولوجيا الهيستدروت الصهيونية العالمية وسياساتها العامة. ويعقد مرة كل خمسة أعوام في القدس، بحضور أكثر من ألفي نشط صهيوني من ما يزيد على 30 دولة، بالإضافة إلى مندوبي جميع الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية، ومندوبي سائر المنظمات الصهيونية العالمية. وأعيد التشديد، في المؤتمر، على الوسائل المطلوبة للصهيونية سبيلا لانتشارها، كما جرى الاتفاق عليها منذ قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل (سويسرا) عام 1897، بزعامة مؤسس هذه الحركة ثيودور هرتزل. وعلاوة على تأكيد أن هدف الصهيونية هو «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين، أشير مرة أخرى إلى أن ذلك يتم بالوسائل التالية: تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ تنظيم اليهود (في العالم) وربطهم بالحركة الصهيونية؛ اتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد دول العالم لهذا الهدف الصهيوني (بقصد إعطائه شرعية دولية). ويتسق هذا مع ما تقوم به الهيستدروت الصهيونية العالمية من نشاطات في أوساط جميع اليهود في العالم، وترمي أساسًا إلى ترسيخ أن إسرائيل هي جوهر هويتهم، وجوهر أمنهم «لأنه من دون إسرائيل قوية لن يكون أمن لليهود في أي نقطة في العالم»!

أمّا جديد المؤتمر الـ38 فيكمن في نزعة اليمين الجديد، الآخذة بالتفاقم في الأعوام الأخيرة، نحو التطهّر من كل من يخالفه الرأي، سواء في سلطات دولة الاحتلال، أو في قيادة مؤسسات الهيستدروت الصهيونية العالمية، سيما الكيرن كييمت (الصندوق القومي لإسرائيل)، دفعًا لشرعنة غاية لا يقف «انتداب» هذا الصندوق، فيما يرتبط بنهب الأرض الفلسطينية، عند «الخط الأخضر» كما الحال من الناحية الرسمية المُعلنة، وبحيث يمتد إلى أراضي 1967 كذلك. وقد نجح في ذلك لأول مرة. وكي لا يُحسن الظنّ في مقاربة من يخالف اليمين الرأي، ينبغي القول إن هذا الخلاف يطاول، بصورة رئيسية، مجالات السياسة الداخلية. أما بخصوص جوهر الفكر الصهيوني حيال قضية فلسطين، فمن الواضح أن اليمين ينجح في أن يهيمن على حاضر السياسة الإسرائيلية الرسمية، بالاستناد إلى الماضي الصهيوني، وبالذات الماضي الذي كان جليًا فيه أن احتلال الأرض (أرض فلسطين التاريخية) وتطهيرها عرقيًا، لم يكن شعارًا للصهيونية التي وُصفت بأنها يمينية وحسب، وإنما كان أيضًا شعارًا للصهيونية التي وُصفت بأنها يسارية، ودَعت الاعتدال. ولإثبات ذلك، لا يسع المرء سوى رصد الوقائع وتتبعها للوقوف على علاقتها بمآلات الوقت الحالي. وإن كان ممكنًا تحوير مقولة فريدريك شيلر، يمكن القول إن هذه «الصهيونية اليسارية» أنجزت المهمة الموكولة إليها، ولذا يمكنها أن تتنحّى جانبًا. وسبق أن نوهنا، مرّات يصعب حصرها، إلى أن أهمية هذه الصهيونية، من عدة نواح ودلالات، كانت تفوق كثيرًا أهمية الصهيونية العمومية، واليمينية، وذلك لأنها وفرت درعًا أيديولوجيًا من خلال طرحها الصهيونية حركة اشتراكية تتبنّى المساواة، وتتطلع بشدة إلى التعاون والسلام مع السكان العرب!

عندما استنجد الأسد «المنتصر» بروسيا

غازي دحمان

تفضح الرسالة التي نشرها الدبلوماسي الفلسطيني السوري، رامي الشاعر، في صحيفة زفّترا الروسية، ادعاءات بشار الأسد، ومن خلفه، حلف الممانعة، بالنصر الذي حققوه ضد «المؤامرة الكونية» التي تعرّضت لها سورية، وتؤكّد أن الهزيمة الكبرى لنظام الأسد حصلت على يد رجال سورية ونسائها، على الرغم من كل ما صبّه من جحيم ودمار فوق رؤوسهم. في رسالته التي استنجد فيها بوتين للمسارعة في إنقاذه من مصير قاتم بات نذره على بعد أمتار قليلة من القصر الجمهوري، يقول الأسد: «قدّمنا الأسلحة الكيميائية للمجتمع الدولي، وأضعين ثقتنا بأن تقدّم روسيا البدائل اللازمة لمواجهة العدوان الإرهابي على وطننا. لكن الأمور في الوقت الراهن تشير إلى انهيار مفاجئ محتمل خلال أيام معدودة، بعد خسارتنا بالأمس أكبر خمس بلدات في الغوطة، ووصول المسلّحين إلى مسافة ثلاثة كيلومترات من مطار دمشق الدولي، وقطعهم طريق دمشق حمص الدولي، بعد احتلالهم مدينة دير عطية، ونفاد قدرتنا البشرية والنارية، لهذا فإن هناك ضرورة ماسّة جداً للتدخل العسكري المباشر من روسيا، وإلا سقطت سورية والعالم المدني بأسره بيد الإرهابيين الإسلاميين». يكشف الخطاب حقائق لطالما حاول الأسد وحلفاؤه نكرانها:

أولاً: كان نظام الأسد يعتبر الأسلحة الكيماوية جزءًا أساسيًا من منظومته الحربية ضد الثورة، وهو يطالب روسيا بتعويضه بسلاح مكافئ لردع الثوار ومنعهم من إسقاطه.

ثانياً: استطاعة الثوار تفكيك أدوات النظام العسكرية والأمنية بعد سنتين من قيام الثورة، وبعد سنة من تسلّحها، وبعد وقت قصير جداً قياساً لحجم البنية التحتية العسكرية والأمنية للنظام، وخصوصاً في الأماكن التي يذكرها الأسد في رسالته، وهي ريف دمشق، حيث تتموضع أكبر فرقه العسكرية حجماً، والضباط الذي انشقّوا عن جيش الأسد الذي بدأ عملية قتل واسعة للمدنيين السوريين. ..

(كاتب فلسطيني)

ألف عنصر، بالإضافة إلى أكثر مائة ألف عنصر مخابرات.

ثالثاً: يكشف تاريخ الرسالة، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أن الأسد أرسل استغاثته، بعد أن استنفد كل أوراقه في مواجهة الثورة، وبعد استهداف غوطة دمشق بالكيميائي في 21 أغسطس/ آب، وقتل مئات من أطفال الغوطة ونسائها، بغرض إجبار الثوار على التراجع. وعلى الرغم من حجم الألم فإن من صرخ هو بشار وليس المنكوبين.

رابعاً: لم يغير تدخل إيران وأذرعها، رغم بطشهم ومجازرهم، الوضع لصالح نظام الأسد، مع أنه قد حصل باكراً، ومنذ الأيام الأولى للثورة. صحيح أن حزب الله كان قد دخل القصير في نيسان/ إبريل عام 2013، لكن ذلك لم يحصل إلا بعد تدمير سلاح الجو التابع للأسد القصير، بالإضافة إلى ضعف تسليح ثوار القصير وقلة عددهم، وزج حزب الله كل قوته، وساعده في ذلك قربها من حدود لبنان.

خامساً: يكشف تاريخ الرسالة أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم يكن قد ظهر بعد، إذ إن تاريخ إعلان ولادته مسجلة في أبو العالم في 2014. كما أن التنظيم لم يتدخل في الحرب السورية قبل بداية 2015، وبدأ نشاطه ضد الجيش الحر وأحرار الشام وجبهة النصرة في أرياف الرقة وحلب ودير الزور، كما أن جبهة النصرة لم تكن بهذا الحجم من القوة، ولم يكن عدد أفرادها يزيد عن مئات، بعد الإعلان عن تأسيسها في بداية 2012.

سادساً: لم يكن الدعم الغربي للثورة قد ظهر بحجم كبير في ذلك الوقت، فالمعلوم لدى الأوساط المتحدة الأمريكية بـ«فرض قيود على منح التأشيرات للأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن حكومة أجنبية، ويشتبه في مشاركتهم بشكل مباشر في أنشطة جدّية وخارجية، موجهة ضد معارضي حكومات بلدانهم، سواء تعلق الأمر بقمع أو مضايقة أو مراقبة أو تهديد أو إيذاء لصحافيين أو نشطاء أو غيرهم ممن يُعتقد أنهم معارضون».

وفي البيان الرسمي المنشور على موقع وزارة الخارجية الأميركية، نقرأ أن هذه التدابير هي لتخليد ذكرى الصحافي السعودي الذي دفع حياته ثمنا لحرية التعبير عن أفكاره، وهي طريق للقول إن «روحه لن تذهب سدى»، وأيضا للرد على الحكومات التي تتجاوز حدودها بتهديد الصحافيين والنشطاء المعارضين، بغرض ثنيهم عن ممارسة حرياتهم الأساسية.

وبموجب هذه التدابير، قررت الخارجية الأميركية تقديم تقارير سنوية، ضمن التقارير السنوية التي اعتادت تقديمها عن حالة حقوق الإنسان وحرية الصحافة في كل دول العالم، توثق حوادث المضايقات والمراقبة التي يخضع لها الصحافيون والمعارضون، وتسليط الضوء على كل حكومة تستهدف معارضيها، سواء محليًا أو خارج حدودها، لمجرّد ممارستهم حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. أهمية هذه التدابير، على الرغم من محدوديتها، في أنها تستهدف معاقبة الحكومات التي تمارس التضييق على حرية الصحافة والتعبير في بلدانها لإسكات الأصوات الناقدة أو ترهيب أصحابها، فهي بمثابة التزام أدبي من الإدارة الأميركية الجديدة بدعم حرية الصحافة والتعبير في العالم، بعد أربع سنوات مظلمة سجلت تراجع أميركا عن الدفاع عن قيم حرية الصحافة والديمقراطية في العالم، ما شجّع حكومات كثيرة غير ديمقراطية، وفي منطقتنا العربية خصوصا، على إسكات الأصوات المستقلة وترهيبها، من دون خشية من أن تتعرّض لأي عقاب من أي جهة كانت.

وعلى الرغم من أن هذه التدابير لا ترقى إلى صفة القانون، إلا أنها تأتي مكملة لـ«قانون ماغينسكي» الذي يحمل اسم محام روسي قتل في السجن عام 2009، بعد أن زجّ داخله، من دون محاكمة، بسبب كشفه عمليات تهرّب ضريبي وفساد في بلاده. ويعطي هذا القانون، الذي أجيز في عهد الرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، واعتمد الكونغرس نسخته الدولية عام 2016، للرئيس الأميركي صلاحية فرض عقوبات على أي أجنبي متهم بانتهاك حقوق الإنسان، مثل القتل والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات المنصوص عليها في لائحة حقوق الإنسان الدولية. وتأتي اليوم تدابير «حظر خاشقجي» مكملة لـ«قانون ماغينسكي»، عسى أن تجد لها تطبيقا عمليا في منطقتنا العربية، إذا لم تطغ مرة أخرى لغة المصالح على قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

وفي كل الحالات، يبقى الهدف من سن إجراء «تدبير خاشقجي»، هذا أنه تكريم لأرث صاحبه الصحافي السعودي الذي قتل بسبب مواقفه وأرائه، فهو يحمل، بين طياته، رسالة من الإدارة الأميركية الجديدة إلى كل الحكومات غير الديمقراطية إن جرائمها لن تفلت مستقبلا من العقاب. وتكمن أهميته في أنه يستهدف مباشرة منفذي تلك الجرائم، كيفما كانت مستوياتها، وكيفما كان مستوى مسؤولياتهم فيها، وهذه في حد ذاتها رسالة ردع قوية لكل من ستسوّل له نفسه مستقبلا تنفيذ أوامر خارج القانون، وفساد في بلاده. ويبقى هذا القانون، أو إيذائهم أو ترهيبهم بقصد إسكات أصواتهم. وهذه مجرّد بداية على طريق المعاقبة تزكيها وتحميها وترعاها. لعلها عودة وعي متأخرة، نتمنّى أن تكون هذه المرة صادقة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> قد تحمل التدابير التي أعلنت عنها واشنطن باسم «حظر خاشقجي» بارقة أمل للمدافعين عن حرية التعبير

العرب والغرب والإسلام

محمد صالح المسفر

لقد منّ الله على الأمة العربية بالإسلام، وانتشلها من برائن الجاهلية وحقب الظلام إلى العلم والنور، فاختار من بين خلقه ليكون متمّم مكارم الأخلاق (إنما لبعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، والخروج بالناس من الظلامات إلى النور، محمد صلى الله عليه وسلم، من قبيلة قريش الحجازية، فجعله نبياً ورسولاً، وأنزل عليه قرآناً عربياً ليبشر به الأمة «إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون» (سورة يوسف)، وحمله رجالات الحجاز، أصحاب النبي، إلى كل أركان الجزيرة، العربية، ومنها إلى كل أصقاع العالم المعروف في ذلك الزمان (650 م).

2- انتشر الإسلام، وأصبح المؤمنون به أكثر من مليارَي مسلم عبر العالم في زماننا هذا، وما برح عددهم في كل أرجاء المعمورة يزيد. صحيح أن الإسلام واجه مراحل انتصار وانكسار منذ فجر الدعوة إليه، لكنه ينكسر وسرعان ما يجبّر انكساراته، لينقض من جديد، من دون انقطاع، ليواصل مسيرته الإنسانية، مبشراً بالخير والرحمة لكل بني الإنسانية، ونذيراً ومحذراً من الوقوع في مهاوي الردى والياس والقنوط والارتماء في أحضان من يعادي الدعوة إلى الإسلام.

3- قامت الثورة في مصر في عام 1952 ضد النظام الملكي، وأعلنت النظام الجمهوري، وحدّدت مبادئها في القضاء على الاستعمار، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، إقامة جيش وطني قوي، وعدالة اجتماعية، بناء حياة ديمقراطية سليمة، إلى جانب تبنّي تلك الثورة فكرة القومية العربية. واكتسبت الثورة تأييداً جماهيرياً واسع النطاق على امتداد الوطن العربي، لكن النظام الجديد كان مقاومة من دون عنف في مراحله الأولى، فالإقطاعيون، والقطريون، والليبراليون، والإخوان المسلمون، لم يجدوا ضالتهم في النظام الجديد، فراح كل منهم يدلي بدلوه لكبح جماح الثورة الوطنية، وكان أشدهم عنفاً جماعة الإخوان المسلمين، فووجهت بكل عنف من قادة النظام الجمهوري. ثم استنصر قادة «الإخوان» في مصر بقوى من خارج جغرافية مصر، فكانت إيران الشاه نصيراً لهم، والسعودية والأردن والعراق واليمن، وكلها نظم ملكية، إلى جانب قوى أخرى، منها بريطانيا وفرنسا صاحبتا النفوذ آنذاك في العالم العربي.

سبحان مغير الأحوال. الوارثون الآن حكام ذلك الزمان لم يبق منهم إلا عدد قليل ممن ناصروا التيارات الإسلامية، وخصوصاً «الإخوان». الآن يلاحقونهم على امتداد الوطن العربي للنيل منهم، وزج قادة الصحوة الإسلامية في السجون والمعتقلات، وكذلك عقلاء الفكر الديني المتنور وقادته. وتحت سياط التهديد وإغراءات زينة الحياة استكوا بعضهم، ولا حول لهم ولا قوة. لم تقف جهود الأنظمة العربية المعادية للتيار الديني الإصلاحي في إطار الوطن العربي، وإنما راحوا يلاحقونهم في الشتات، ويستعدون عليهم الأمم. راح زعيم عربي في عام 2011 يحذّر الغرب من الإسلاميين، ودعا إلى القضاء عليهم و«إلا فإنهم سيكونون على أبواب أوروبا في شهرين. وحذر آخر سلطات الدول الأوروبية من إيواء الإسلاميين، لأنهم سيثيرون الفتن فيها. وقال ثالث إنه لا بد من اجتثاث هذا التيار وأتباعه من جذورهم. ولقيت هذه الدعوات، وغيرها مما صدر عن زعماء عرب مسلمين آخرين رواجاً في الغرب.

4- تعمل أنظمة عربية إسلامية على بث الفتن بين المسلمين حتى في أوروبا، كل دولة شكّلت جمعية إسلامية خاصة بها، في فرنسا مثلاً، شكّلت المملكة المغربية، بطريقة أو أخرى «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا»، وهناك اتحاد آخر يمثل المغرب «تجمع مسلمي فرنسا»، لكنه أقل نفوذاً من ذلك. وتتمثل الجزائر عبر «مسجد باريس الكبير». ولا جدال في أن الخلافات بين الجزائر والرباط تنعكس على أداء أتباعهما في المجتمع الإسلامي في فرنسا. وهناك جمعيات خيرية إسلامية تتبع لبعض الدول العربية تمارس تنافساً غير مشروع، فكلٌ يريد أن يكون مضمون خطبة الجمعة لخدمة مصلحة هذا النظام أو ذاك. ولا يحدث هذا في فرنسا وحدها، فشبيه به حال المسلمين في بريطانيا وبلجيكا وهولندا والنمسا والدنمارك على سبيل المثال. وصف وزير الداخلية الألماني السابق، أوتو شيلي، الإسلاميين الذين يعيشون في أوروبا بأنهم «نمو سرطاني في جسد المجتمع الأوروبي»، ووصف رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، توني بلير، الإسلام بأنه «أيديولوجية شريرة». وهناك أقوال كثيرة تمسّ الإسلام والمسلمين. وراح بعضهم يصنف الإسلام بالطريقة التي تثير الحقد على هذا الدين، مثل القول «إسلام يساري، وإسلام تقدّمي، وإسلام رجعي، وإسلام إرهابي، وإسلام متطرّف، وإسلامي، وفوبيا الإسلام .. إلخ». ولكن لا يجب أن نذهب، نحن المسلمين، إلى الغرب كله باعتباره عدوّاً، فالجامعات الغربية والمستشفيات ومراكز البحوث تعج بالعرب المسلمين، ويتبوأون مناصب في أجهزة تمثل الدول في الهيئات التشريعية ومناصب مرموقة أخرى.

5- العداء للإسلام والمسلمين في المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ما كان ليحدث لو لم يرقد تلك الدول الغربية كيف يُعامل المسلمون من حكوماتهم. عندما اجتاح الاتحاد السوفييتي أفغانستان (1979- 1989) استولدوا الجهاد الإسلامي، وراحت الولايات المتحدة تموّل إسلاميين كثيرين وتجندهم لقتال السوفييت في أفغانستان، وتضامن معها بعض القادة العرب المسلمين، وشجّعوا شبابهم للانخراط في صفوف المجاهدين في أفغانستان. ونتيجة لذلك ولد تنظيم القاعدة (1990 - 1991)، ومن بعده تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إثر احتلال العراق عام 2003. ويقود هذا إلى استنتاج أن هذه الحركات الإسلامية المتطرّفة، والتي نعاني من أفعالها اليوم، ما هي إلا نتيجة تواطؤ حكام عرب مع قوى أجنبية للنيل من الإسلام والمسلمين.

هناك صمت عربي إسلامي على ما يفعل بالمسلمين في الهند وفي ميانمار والصين، ومن الواجب أن نشيد بدور الحكومة الكندية على دعوتها إلى تصنيف ما يُفعل بالمسلمين في إقليم الإيغور في غرب الصين أنها عملية إبادة جماعية، ولا يجب السكوت على ما تفعل إسرائيل باهلنا في فلسطين. آخر القول: ماذا ستفعل إسرائيل أو الغرب لو عومل إسرائيلي، أو معبد يهودي في أي بقعة، كما يعامل المسلمون ومساجدهم في بعض ولايات الهند وفي ميانمار وفي إقليم الإيغور في الصين، هل سيكون ردها بالصمت، كما يُفعل الحاكم العربي تجاه قضايا المسلمين؟

(كاتب وأستاذ جامعي قطري)

> تبث أنظمة عربية إسلامية الفتن بين المسلمين حتى في أوروبا، كل دولة شكلت جمعية إسلامية خاصة بها

كاريكاتير عماد حجاج

تدابير «حظر خاشقجي»

علي أنوزلا

على الرغم من كل ردود الفعل التي عبرت عن خيبة أملها من القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، بعد كشفها جزئيا عن خلاصات تقرير المخابرات الأميركية بشأن الجريمة المروّعة الذي ذهب ضحيتها الصحافي السعودي جمال خاشقجي، قبل عامين في قنصلية بلاده في إسطنبول، قد تحمل التدابير التي أعلنت عنها وزارة الخارجية الأميركية تحت اسم «حظر خاشقجي» بارقة أمل لكل المدافعين عن حرية الصحافة وحرية التعبير في العالم، لأنها تعبر عن إرادة الإدارة الأميركية تحت حكم بايدن بعدم السكوت مستقبلا عن الانتهاكات التي قد تطاول الصحافيين أو المعارضين، في بلدانهم أو خارج حدودها، بغرض إخراس أصواتهم وثنيهم عن القيام بمهامهم في نقد الحكومات غير الديمقراطية، وفضح الفساد في دولهم. وبموجب هذه التدابير التي تنص على معاقبة كل الحكومات التي تعمل على إسكات المعارضين في بلدانها، بادرت أميركا إلى تطبيق هذه الإجراءات، أولا على 76 مسؤولا سعوديا، بمن فيهم المتورّطون في جريمة القتل الوحشية للصحافي خاشقجي، على أن تسري مستقبلا على كل المتورّطين في تهديد أو مضايقة معارضي حكوماتهم، داخل دولهم أو خارجها. وحسب ما تناقلته وسائل الإعلام، تسمح الإجراءات الجديدة للولايات المتحدة الأميركية بـ«فرض قيود على منح التأشيرات للأشخاص الذين يتصرّفون نيابة عن حكومة أجنبية، ويشتبه في مشاركتهم بشكل مباشر في أنشطة جدّية وخارجية، موجهة ضد معارضي حكومات بلدانهم، سواء تعلق الأمر بقمع أو مضايقة أو مراقبة أو تهديد أو إيذاء لصحافيين أو نشطاء أو غيرهم ممن يُعتقد أنهم معارضون».

وفي البيان الرسمي المنشور على موقع وزارة الخارجية الأميركية، نقرأ أن هذه التدابير هي لتخليد ذكرى الصحافي السعودي الذي دفع حياته ثمنا لحرية التعبير عن أفكاره، وهي طريق للقول إن «روحه لن تذهب سدى»، وأيضا للرد على الحكومات التي تتجاوز حدودها بتهديد الصحافيين والنشطاء المعارضين، بغرض ثنيهم عن ممارسة حرياتهم الأساسية.

وبموجب هذه التدابير، قررت الخارجية الأميركية تقديم تقارير سنوية، ضمن التقارير السنوية التي اعتادت تقديمها عن حالة حقوق الإنسان وحرية الصحافة في كل دول العالم، توثق حوادث المضايقات والمراقبة التي يخضع لها الصحافيون والمعارضون، وتسليط الضوء على كل حكومة تستهدف معارضيها، سواء محليًا أو خارج حدودها، لمجرّد ممارستهم حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. أهمية هذه التدابير، على الرغم من محدوديتها، في أنها تستهدف معاقبة الحكومات التي تمارس التضييق على حرية الصحافة والتعبير في بلدانها لإسكات الأصوات الناقدة أو ترهيب أصحابها، فهي بمثابة التزام أدبي من الإدارة الأميركية الجديدة بدعم حرية الصحافة والتعبير في العالم، بعد أربع سنوات مظلمة سجلت تراجع أميركا عن الدفاع عن قيم حرية الصحافة والديمقراطية في العالم، ما شجّع حكومات كثيرة غير ديمقراطية، وفي منطقتنا العربية خصوصا، على إسكات الأصوات المستقلة وترهيبها، من دون خشية من أن تتعرّض لأي عقاب من أي جهة كانت.

وعلى الرغم من أن هذه التدابير لا ترقى إلى صفة القانون، إلا أنها تأتي مكملة لـ«قانون ماغينسكي» الذي يحمل اسم محام روسي قتل في السجن عام 2009، بعد أن زجّ داخله، من دون محاكمة، بسبب كشفه عمليات تهرّب ضريبي وفساد في بلاده. ويعطي هذا القانون، الذي أجيز في عهد الرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، واعتمد الكونغرس نسخته الدولية عام 2016، للرئيس الأميركي صلاحية فرض عقوبات على أي أجنبي متهم بانتهاك حقوق الإنسان، مثل القتل والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات المنصوص عليها في لائحة حقوق الإنسان الدولية. وتأتي اليوم تدابير «حظر خاشقجي» مكملة لـ«قانون ماغينسكي»، عسى أن تجد لها تطبيقا عمليا في منطقتنا العربية، إذا لم تطغ مرة أخرى لغة المصالح على قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

وفي كل الحالات، يبقى الهدف من سن إجراء «تدبير خاشقجي»، هذا أنه تكريم لإرث صاحبه الصحافي السعودي الذي قتل بسبب مواقفه وأرائه، فهو يحمل، بين طياته، رسالة من الإدارة الأميركية الجديدة إلى كل الحكومات غير الديمقراطية إن جرائمها لن تفلت مستقبلا من العقاب. وتكمن أهميته في أنه يستهدف مباشرة منفذي تلك الجرائم، كيفما كانت مستوياتها، وكيفما كان مستوى مسؤولياتهم فيها، وهذه في حد ذاتها رسالة ردع قوية لكل من ستسوّل له نفسه مستقبلا تنفيذ أوامر خارج القانون، وفساد في بلاده. ويبقى هذا القانون، أو إيذائهم أو ترهيبهم بقصد إسكات أصواتهم. وهذه مجرّد بداية على طريق طويل، لوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب التي كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تزكيها وتحميها وترعاها. لعلها عودة وعي متأخرة، نتمنّى أن تكون هذه المرة صادقة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> قد تحمل التدابير التي أعلنت عنها واشنطن باسم «حظر خاشقجي» بارقة أمل للمدافعين عن حرية التعبير

الظلال الثقيلة للهويات الإيمانية المتصارعة في اليمن

بشرى المقطري

غدّت سنوات الحرب في اليمن المنحى الديني المتشدّد في بيئات اجتماعية محلية مُفقرة ومسدودة الأفق، بحيث أدّى ذلك إلى تنامي تكوينات وجماعات دينية أصولية راديكالية، بشقيها، السني والشيعي، بما في ذلك استيراد قوالب دينية بفضل تدفق المال الإقليمي، وإعادة استنباتها في البيئة اليمنية. كما أسهمت السياسات المنهّجة للجماعات الدينية التي أصبحت سلطة حاكمة في التأثير على هوية المجتمعات المحلية التي تحكمها، بحيث تعمل هذه القوى مجتمعةً على استهداف الإرث الثقافي التاريخي والمدني للمجتمع اليمني.

في الخريطة المجتمعية لبنى الحرب، تتعدّد الجماعات والقوى الدينية، بحيث أصبحت أكثر خطورةً في تأثيراتها على مظاهر الحياة اليومية للبيئين، فبالإضافة إلى التنظيمات الجهادية التقليدية، كتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وكذلك أنصار الشريعة التي مكّنتها ظروف الحرب من التمدّد، وتوسيع حاضنتها الاجتماعية، فإن هناك قوى محلية، وإنْ بدت مشتتة في الخريطة المجتمعية لبنى الحرب، إلا أن تأثيرها على المدى البعيد لا يقل خطورة عن التنظيمات الجهادية التقليدية، إذ تتمحور أدواتها في تكريس هويات «إيمانية» وفق مرجعياتها الدينية، كالجماعات السلفية التي تنشط الآن في ريف مدينة تعز، والحواري الداخلية للمدينة، بتمويل سعودي، وكذلك الجماعة السلفية التي تحضر في مدينة الضالع، وتقيم مؤسسات دينية وجامعات لتخريج دفعات من رجال الدين، بتمويل سعودي وإماراتي، بما في ذلك سلفنة المجتمع المحلي في مدينة المهرة، نتيجة لنشاط الجمعيات الخيرية السعودية، إلى صنعاء، حيث تعمل جماعة الحوثي على إعادة تشكيل المجتمع وفق قالب ديني شيعي متشدّد. وخلافاً للتنظيمات الجهادية التقليدية، تمارس القوى الدينية الأخرى وظيفتها الاجتماعية والسياسية بحرية، إذ وفر لها غياب الدولة اليمنية، وتشظي حكومة مركزية فاعلة تُعنى بحياة المواطنين، بأن تصبح سلطة بديلة أو موازية لها، حيث تقدّم، من خلال جمعياتها الخيرية الممولة، خدمات اقتصادية للطبقات الاجتماعية الأشد فقراً، في مقابل استقطابهم إلى تنظيماتها الدينية. وإذ كانت مجمل هذه القوى تعمل على مستوى أدنى من خلال منظماتها الخيرية التي تتماهى في الخطاب والدعم الإقليمي، فإن جماعة الحوثي، بوصفها جماعة دينية شيعية، وسلطة أمر واقع، تعمل أدواتها في تفتيت هوية المجتمعات المحلية التي تسيطر عليها، بمستويين، أعلى: سياسي، يأتي بصورة قوانين وتوجيهات مفروضة من سلطتها الدينية، تستهدف التقاليد المدنية والتاريخية المشكلة لهوية المجتمعات المحلية. ومستوى أدنى: من خلال إطلاق سلطة مشايخ الدين المتشددين التابعين لها في الجوامع، لشحْ التعاليم الدينية الزيدية المتشدّدة، والتي تمتزج بالتقاليد الإيرانية مرجعية للحياة اليومية للمواطنين. وهم بالتالي لا يحدّدون فقط السياسات الدينية للمجتمع المحلي التي تنتهجها سلطة الجماعة، وإنما يعيدون تشكيل المجتمع بالقوة والإرهاب، أو على الأقل يتسببون بتحدّيات عديدة، تستهدف بقاء صورته التاريخية وطبيعته المدنية.

تمثل السياسات الدينية التي تدير مناحي الحياة في العاصمة صنعاء نموذجاً للمدى الذي ذهبت إليه جماعة الحوثي في إعادة قولبة المجتمع المحلي، ومحاولة تشكيله وفق هويتها الدينية، فمنذ إحكام سيطرتها على السلطة، بات تجريف الهوية المدنية في المناطق الخاضعة لها هدفاً لسياستها العامة، ووجهًا لممارساتها، وإن تجلى ذلك في صنعاء، مدينة التنوع الثقافي والمدني، حيث تتبدّى المقاومة المجتمعية أعلى من أي مدينةٍ أخرى خاضعة للجماعة، فإضافة إلى تجريم القوى الدينية الأخرى، جديدها تهجير قادة الجماعة البهائية، ومنع من تبقوا من أتباع الطائفة البهائية من ممارسة شعائرهم، فقد حصرت التعليم الديني بتدريس عقيدة الجماعة، بما في ذلك إعادة صياغة التاريخ السياسي والديني اليمني من خلال المناهج الدراسية لتكريس نفسها جماعة إلهية مقدّسة، لها الحق الحصري في حكم اليمنيين، كما فرضت الإطار الديني الشيعي للجماعة موجّهاً لمؤسسات الدولة اليمنية في المناطق الخاضعة لها، بحيث أجبرت الموظفين على حضور محاضرات دينية، تدرس خطب زعيم الجماعة والمراجع الشيعية المتشدّدة، واعتقال بعض الموظفين الذين يرفضون المشاركة في هذه المحاضرات، بما في ذلك الدروس الإجبارية الأسبوعية للوزراء وقيادات الدولة التي يلقيها زعيم الجماعة من وراء شاشة، في صورة كاريكاتورية للزعيم الديني الموجّه للدولة، فضلاً عن توظيف الاحتفالات الدينية لقادتها للتحشيد الديني - الطائفي، وكذلك حصر النشاط المجتمعي، على النشاط الديني للجماعة، وتنمية مراكز شيعية رجّالية، وأخرى نسوية في الحواري والأرياف، لاستقطاب نطاقات اجتماعية جديدة إلى الدائرة الشيعية للجماعة. وأخيراً، عمدت الجماعة إلى منع ترقيم أي كتاب يمني في «الهيئة العامة للكتاب» التي تسيطر عليها الجماعة، من دون موافقة الرقيب الديني للجماعة، في خطوة كارثية تستهدف الحريات المدنية وحرية التعبير والتفكير، فيما تأتي مجمل تلك السياسات الدينية العقيمة التي تفرضها الجماعة على المواطنين، تحت مسمّى الحفاظ على «الهوية الإيمانية».

وتجسّد «الهوية الإيمانية» لجماعة الحوثي مجمل التقاليد القروسطية بماكينتها القهرية المنظمة التي لا تكمّم الأفواه فقط، وإنما تُرسي نموذجاً دينيا ماضويا، يؤطّر الحياة اليومية للمواطنين وفقها، وذلك بهدف فرض هويتها على المجتمع، بما في ذلك إلهاؤه عن المطالبة بتحسين شروط حياته اليومية التي تتحمّل الجماعة مسؤولية تدهورها، عن طريق زجّه في قضايا تدخل في صميم حريته الشخصية. وبالتالي، خارج نطاق سلطتها، ولا تكمن المفارقة في حرص الجماعة على تقييد المجتمع وقولبته وفق هويتها الانعزالية، وإنما ادّعائها أن كل تلك السياسات الموجهة ضد المجتمع تصرّفات فردية، من قادتها الدينيين، لتجميل سلطتها أمام المجتمع الدولي، ومع تعدّد السياسات الدينية التي فرضتها جماعة الحوثي على المجتمع المحلي، طوال سنوات حكمها، بحيث من الصعب حصرها، فإن الصورة الأكثر قتامةً تتمظهر في سياساتها الدينية الجنسية التمييزية التي تستهدف حياة النساء وحرياتهن الشخصية ومجالهن العام، إذ لم تتوقف حرب الجماعة المنهجة على النساء، بتجريم ارتيادهن المقاهي والكافيهات، بذريعة منع الاختلاط بين الجنسين، وكذلك تحديد الزي الشخصي الذي ترتديه النساء، بما في ذلك الخطب التحريضية الأسبوعية ضد النساء في منابر المساجد، فإن سلطة الجماعة بدأت تطبيق سياسة منهجية متدرّجة تستهدف فصل الجنسين في قاعات الدرس في جامعة صنعاء والجامعات الخاصة، في ظاهرة خطيرة لم تحدث في تاريخ اليمن، حتى في العصور الأكثر ظلامية وتخلفاً، ثم منعت مؤخراً النساء العاملات في المطاعم من العمل في صنعاء، في خطوة كارثية تستهدف كل المكتسبات الحقوقية التي راكمتها المرأة ونضالاتها الإنسانية والحقوقية، وكذلك حقها الأصيل في الحياة، فضلاً عن توجيه الجماعة بمنع وسائل تنظيم النسل، وهو ما يشكّل تدخلا خطيرا ولا إنسانيا في حياة النساء وحرّيتهن في التصرّف في أجسادهن.

في ظل «الهويات الإيمانية» المتصارعة التي يزخر بها يمن الحرب، وتعمل على تقويض الهوية المدنية والوطنية لليمنيين، تتفاقم التحدّيات التي يواجها المجتمع اليمني، للإفلات من أسر الجماعات الماضوية، ومع صعوبة أن تؤدّي السياسات الدينية إلى ت

واشنطن ـ طهران... خطط التفاوض وتبعاتها

علي العبدالله

لا يزال شَد الحبال يحكم التجاذب الأميركي الإيراني بشأن العودة إلى الاتفاق النووي، فكل من الطرفين يسعى إلى تسجيل هدفٍ في مرمى الطرف الآخر عبر دفعه إلى القبول بالقيام بالخطوة الأولى، على أمل أن يكون هدفه الأول مدخلا إلى مفاوضاتٍ سلسةٍ بشأن بقية الملفات المطروحة، وتصب في مصلحته. وهذا استدعى انخراطهما في مناوراتٍ سياسيةٍ ودبلوماسية وعسكرية مركّبة ومعقدة، شملت ساحات ومواقع كثيرة. وقد كان لافتا انطواء خطط الطرفين على عناصر متشابهة إلى حد التطابق. بدأت إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، جوزيف بايدن، بالإعلان عن استعدادها للعودة إلى الاتفاق، إذا التزمت إيران بمقتضياته وتراجعت عن الإجراءات التي اتخذتها في الفترة الماضية (تجاوز الحد المسموح به في مجال تخصيب اليورانيوم، كما ونوعاً، تركيب أجهزة طرد مركزي متطوّرة، تعدين اليورانيوم، وتقييد حركة المفتشين الدوليين)، وربطت عودتها إلى الاتفاق، ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بتأكدها من التزام الأخيرة بقيود الاتفاق العتيد، ورفضت مناقشة أي بوادر حسن نية، قبل أن تجتمع مع الجانب الإيراني وجها لوجه.

ارتبط موقف الإدارة الأميركية من العودة الفورية إلى الاتفاق بجملة عوامل، ومعطيات محلية وإقليمية ودولية؛ بدءا من وجود انقسام داخل الحزب الديمقراطي حول سبل التعامل مع إيران، إلى تحفظات الكونغرس على أي تساهلٍ مع الممارسات الإيرانية، وضرورة عدم السماح لها بالإفلات من العقاب على انتهاكاتها حقوق الإنسان واستفزازاتها ضد دول الجوار عبر تمويل وتسليح مليشيات شيعية متهمة بقتل أميركيين، ورعايتها منظمات إرهابية، بما في ذلك علاقتها الملتبسة مع تنظيم القاعدة، وتحفظ حلفاء الولايات المتحدة في الإقليم، لاسيما إسرائيل ودول في الخليج العربي شكلت بينها حلفا سياسيا لمواجهة إيران، ومطالبة دول أوروبا بالعودة إلى الاتفاق، وانعكاس هذه العودة ورفع العقوبات الاقتصادية على الخطط الأميركية للتصدّي لروسيا والصين، وسعيها إلى احتواء تمدّدهما في الإقليم.

لذا جاء التمسّك الأميركي بعودة إيران عن إجراءاتها أولا، وتوجيه وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، إلى مسؤول الملف الإيراني في الإدارة، روبرت مالي، بإشراك شخصياتٍ لها موقف متشدّد من إيران في فريقه، من جهة، والعمل على ترويض الحلفاء، خصوصا إسرائيل والسعودية، عبر تأخير اتصال الرئيس الأميركي الجديد برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي لم يكتف بإعلان مواقف عنيفة واستفزازية، يرفض فيها عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، وتصوير الملف الإيراني موضوعا مركزيا ومُلحّا من شأنه أن يؤثر سلبا على مكانة إسرائيل وأمنها في المنطقة، وجعله معيارا لقوة علاقة الإدارة الجديدة مع إسرائيل، بل وسمح لقائد الأركان الإسرائيلي، راف ألوف أفيف كوخافي، بالإعلان عن وضع خطة عسكرية هدفها منع إيران من إنتاج سلاح نووي. وكلف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، مائير بن شبات، بمتابعة الملف مع الإدارة الأميركية والكونغرس، لعرقلة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق.

في سياق الضغط على إسرائيل، جاء كشف الولايات المتحدة عن قدراتٍ نوويةٍ إسرائيلية عبر نشر صور دقيقة لموقع مفاعل ديمونة في النقب، وهو يخضع لتطوير وتوسيع؛ وأخرى لقاعدة أمنية، مطار جنوب غرب القدس، فيه ثلاث طائرات تحمل صواريخ «أريحا» مزودة برؤوس نووية، من جهة، والضغط عليها في ملف تعاملها مع الصين واستقبال استثمارات صينية في مجالي الذكاء الاصطناعي والأسلحة، من جهة ثانية، وإغرائها بالتعاون لتطوير صاروخ آرو، السهم، المضادّة للصواريخ، من جهة ثالثة. وضغطت على السعودية بنشر تقرير استخباراتي عن إعدام الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية في إسطنبول عام 2018. ورفعت اسم حركة أنصار الله، الحوثية، من قائمة الإرهاب، في مسعى إلى فتح طريق التفاوض على حل في اليمن يُخرج المملكة من مستنقع علقت فيه، من جهة ثانية. وجدّدت التعهد بحماية المملكة من أي عدوانٍ خارجي، من جهة ثالثة. وكشفت عن مواقف متشدّدة في مواجهة روسيا والصين في مجالي حقوق الإنسان (قضية تسميم المعارض الروسي ألكسي نافالني وسجنه وقمع تظاهرات أنصاره، واضطهاد الصين شعب الإيغور والقمع في هونغ كونغ)، والتمدّد الإقليمي (أرسلت مدمرة إلى بحر الصين الجنوبي، لتأكيد حق العبور في البحار ونشّطت حضورها في حلف شمال الأطلسي، لمواجهة التنمر الروسي ضد دول شرق أوروبا).

لم تكتف إيران برفض التراجع عن إجراءاتها والالتزام بمقتضيات بنود الاتفاق النووي، قبل أن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاق، وترفع العقوبات الاقتصادية عنها، بل وراحت تمارس ضغوطا على الولايات المتحدة، من خلال التحرّش بحلفائها في الإقليم والعالم، باحتجاز ناقلة نفط كورية جنوبية، بذريعة تجميد الأخيرة سبعة مليارات دولار ثمن نفط، وبتنشيط عمليات نقل أسلحة متطوّرة إلى مليشياتها في سورية والعراق، أشارت مصادر كثيرة إلى شحن ونشر صواريخ متوسطة متطوّرة لردع القوات الأميركية في التنف وشرق الفرات، وتهديد أمن إسرائيل. وفسّرت الغارات الإسرائيلية الكثيفة بالعمل على إجهاض عمليات نقل هذه الأسلحة ونشرها، وبالاعتداء على باخرة شحن في خليج عُمان يملكها إسرائيلي، وقصف مليشيات تابعة لها مطار أربيل بستة صواريخ، قتل فيه متعاقد أميركي مدني وجرح آخرون، وتجديد الحوثيين استهداف الرياض بالصواريخ الباليستية والمسيرات الانتحارية إيرانية الصنع، في عمليات تخويف من فوضى شاملة للضغط على الولايات المتحدة، لدفعها إلى القبول بالعودة إلى الاتفاق، ورفع العقوبات الاقتصادية.

جاء الرد الأميركي على قصف مطار أربيل وقتل أميركي سريعا بقصف مواقع مليشيات تابعة لإيران داخل الأراضي السورية، قيل إن القصف استهدف، إلى جانب مبان لمليشيات حزب الله العراقي وكتائب سيد الشهداء، ثلاث شاحنات تحمل أسلحة إيرانية مرسلة إلى مليشيات تابعة لها في منطقة غرب الفرات، تجهيزا لمعركة كبيرة يخطط لها الحرس الثوري الإيراني ضد القوات الأميركية. ووصف الرد بـ «المعتدل»، وبـ «رسالة تحذير موجهة إلى إيران»، وفق تقديرات محللين سياسيين، وبردٍّ «محسوب» تجنبا لتصعيد الموقف، وفق الناطق باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، الذي جدّد

> ربطت إدارة بايدن عودتها إلى الاتفاق النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، بتأكدها من التزام الأخيرة بقيود هذا الاتفاق

> أرادت الولايات المتحدة بردّها على هجمات أربيل إقناع إيران بعدم جدوى تكتيكاتها في الضغط عليها

تحذير إيران من مغبة التصعيد بقوله: «سنحمّل إيران المسؤولية عن أفعال أتباعها الذين يهاجمون الأميركيين في العراق». المهم دلالتها ومغزاها في إطار التجاذب حيث عكست الجمع بين الدبلوماسية والعمل العسكري. رأت فيه موسكو تطوّرا مقلقا في حال كان تعبيرا عن توجه إستراتيجي جديد، يجمع بين العمل العسكري والسياسي؛ ما دفع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى دعوة مجلس الأمن القومي الروسي إلى اجتماع طارئ، وإلى إجراء اتصالٍ دولي هام، وفق الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، من دون الكشف عن الجهة التي أجري معها الاتصال.

أرادت الولايات المتحدة بردّها إقناع إيران بعدم جدوى تكتيكاتها في الضغط عليها لدفعها إلى القبول بالتصور الإيراني بالعودة المتزامنة إلى الاتفاق، ودعوتها إلى القبول بالاقتراح الأوروبي عقد جلسةٍ غير رسمية لأطراف الاتفاق النووي (4+1) تحضره أميركا؛ لبحث كيفية إحياء الاتفاق، وحذّرتها من أن صبرها يكاد ينفد، كان لإيران موقف مماثل عبّر عنه وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، بإعلانه أن الفرصة أمام واشنطن محدودة؛ ودعوة المرشد الأعلى، علي خامنئي، إلى البدء في تخصيب اليورانيوم «من اليوم»، وإبلاغ رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية البدء بتركيب أجهزة طرد مركزي من الجيل الثاني في موقع نطنز.

يرجّح أن يستمر التجاذب فترة طويلة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي ستجري يوم 2021/6/18، على الرغم من حاجة الطرفين إلى العودة للبناء عليها، فالولايات المتحدة ترغب في العودة إلى التفرّغ لملفات داخلية وخارجية أكثر أهمية، مواجهة وباء كورونا وتحفيز الاقتصاد والتصدي لروسيا والصين وإرضاء حلفائها الأوروبيين الذين ينتظرون رفع العقوبات للعودة إلى السوق الإيرانية الكبيرة، والعمل والاستثمار فيها. وإيران بحاجة للعودة من أجل رفع العقوبات واستعادة الأموال المجمّدة واستئناف تصدير النفط وتوفير سيولةٍ لتمويل مشاريع التنمية، وتلبية احتياجات السوق المحلية للسلع وقطع الغيار وأدوات الإنتاج ومواصلة تمويل المليشيات التابعة لها للمحافظة على حضورها وسيطرتها في دول الجوار. وهذا الأخير، حضورها في دول الجوار، يحدّ من حوافز إدارة بايدن لعودة سريعة إلى الاتفاق، في ضوء عدم استطاعتها تجاهل تطلعات حلفائها في الإقليم للجم تدخل إيران في شؤونها الداخلية، وتهديد أمن إسرائيل، كما لعدم قدرتها على السماح لإيران بشراء أسلحة روسية، الأمر الذي يحرّمه «قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة» المعروف اختصارا بـ«كاستا»، أو بيع كميات نفط كبيرة للصين، لأنه ينعكس سلبا على مصالحها في الإقليم والعالم.

(كاتب سوري)

عن «النهضة» والشارع والتونسة

سالم لبيض

بالعودة إلى اللافتة الإشهارية التي كُتب عليها «8 أفريل 1938 -27 فيفري 2021 المسيرة تستمر امتدادا للحركة الوطنية» التي سوّقتها حركة النهضة في الفضاء العام الافتراضي، وتضمّنت صورة مظاهرات 8 - 9 أفريل (إبريل/ نيسان) 1938 التي عرفتها تونس زمن الاستعمار الفرنسي، وارتقى فيها 22 شهيدا و150 جريحا على خلفية المطالبة ببرلمان تونسي وحكومة وطنية، وشهدت اعتقال ما بين ألفين وثلاثة آلاف شخص، منهم قادة في الحزب الدستوري الجديد، أمثال علي البلهوان والحبيب بورقيبة، بالعودة إلى تلك اللافتة، فإن حركة الإسلام السياسي التونسي التي ظهرت مع «الجماعة الإسلامية التونسية» سنة 1972، وكان أميرها آنذاك راشد الغنوشي، وناهز عمرها نصف قرن، لم تجد في مخزونها الطويل ما تعيد إنتاجه في التعبئة لمسيرة دعم الشرعية التي نظّمتها يوم السبت الماضي (27 فبراير)، أو هي تتنكر لتجربتها السياسية الغنية بالصراعات والصدامات مع الدستوريين في أثناء مختلف مراحل حكمهم تونس 1956 - 2011، وتخشى إعادة إنتاج شعاراتها ومقولاتها الرئيسية المكثّفة، من قبيل «الإسلام هو الحل» و«القرآن دستورنا» و«الحاكمية الإلهية» وإشهارها من جديد. ما جعل حركة النهضة تلجأ مرة أخرى إلى تراث الحركة الدستورية، بشقيها، الحزب الدستوري القديم الذي كان يقوده عبد العزيز الثعالبي الذي عايش مؤسس حركة الإخوان المسلمين حسن البنا سنوات في القاهرة، ولم يعتنق أفكاره واتجاهات جماعته أو يتأثر بها، بل كان أكثر أهمية وحظوة لدى النخب المصرية. (الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي، أحمد خالد، وزارة الثقافة، تونس، 2001)، والحزب الدستوري الجديد الذي قاده الحبيب بورقيبة، غريم الحركة الإسلامية وعدوها اللدود، وتوظيف ذلك التراث من أجل المنفعة السياسية. وقد انتظمت سنة 2017 ورشة عمل مشتركة بين جمعية منتدى العائلة الدستورية، ذات التوجهات الدستورية البورقيبية والتجمُّعية (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحاكم سابقا المنحل تاليا)، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية النهضوي - الإسلامي، وانتهت إلى الفشل، فلم تحقق المصالحة التي انتظمت من أجلها وبشّرت بها.

يتباهى النهضويون بحجم مسيرتهم غير المسبوق الذي فاق حتى تظاهرة 14 جانفي (يناير/ كانون الثاني) 2014، التي أدت إلى انهيار نظام زين العابدين بن علي، حسب ما ورد في كلمة زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، وفي تصريح رئيس مجلس الشورى للحركة، عبد الكريم الهاروني، وذلك بعد عملية تحشيد كبيرة ونقل للأنصار من مختلف الولايات والمدن والقرى والأرياف إلى العاصمة تونس، وبعد حملة واسعة من الدعاية والتنظيم المُحكم وتوفير الشروط المالية واللوجستيكية للمشاركة. والحال أن هذه المسيرة التي قدّرها منظموها بعشرات الآلاف، ولم تحدد وزارة الداخلية عدد المشاركين فيها، تعكس انحدارا في شعبية «النهضة» التي بلغت أوجها في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 بمليون وخمسمائة ألف صوت، لتنزل في الانتخابات التشريعية سنة 2014 إلى 947 ألف صوت، وتستقر في انتخابات 2019 في حدود 561 ألف صوت، فقد كانت الحركة قادرة على تنظيم اجتماع بذلك الحجم في كل ولاية على حده. ولكن الأهم من الأرقام التي لا تزال تضع «النهضة» في مراتب متقدمة في استطلاعات الرأي، وتعطيها المرتبة الثانية بعد الحزب الدستوري الحر، هو تنظيم الإسلاميين مسيرتهم منفردين من دون مشاركةٍ من بقية الأحزاب السياسية، بما في ذلك ائتلاف الكرامة الذي يشترك مع «النهضة» في الانتماء إلى الإسلام السياسي، وحزب قلب تونس شريكها في الحكم، ومن دون تأييد من قوى المجتمع المدني والأهلي، ومن المنظمات الوطنية الكبرى، على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة.

اختارت حركة النهضة (الإسلامية)، هذه المرّة، أن تتصدّر مسيرتها مجموعة من النساء اللواتي يرتدين لباس «السفساري»، الزي التقليدي النسوي التونسي، بدلا من ارتدائهن الحجاب أو النقاب، كما كانت المرأة تفعل في مظاهراتها وتجمعاتها السياسية وتظاهراتها الثقافية، فالحجاب والنقاب ليسا مجرّد لباس، وإنما عنوان هوية سياسية وحزبية استثمرتها تيارات الإسلام السياسي النهضوية والسلفية أيما استثمار زمن حكم زين العابدين بن علي.

ويبدو أن «أزمة التونسة» التي تعيشها «النهضة» تدفعها إلى التخلي عن الحجاب والنقاب، والاحتفاء بدلا من ذلك بالسافرات وغير المحجبات أو المنتقبات اللواتي شاركن في مسيرة السبت المنقضي، وإعطائهن مكانة متميزة، والإعلاء من شأنهن في صفحات حركة النهضة ومدوّناتها الإلكترونية الكثيرة العدد واسعة الانتشار وإبرازهن أيقونات. وفي السياق نفسه، يمكن فهم هيمنة الراية الوطنية في المسيرة «النهضوية» مقارنة بالراية الحزبية التي ظهرت متناثرة هنا وهناك، وكأن لسان حال قادة «النهضة» الذين فرضوا هذا الخيار يؤكد على تونسية الحركة بدلا من إسلاميتها، فقد أظهر أحد أبرز قياداتها، نور الدين البحيري، بطاقة التعريف الوطنية (بطاقة الهوية) على الملأ في برنامج تلفزي، ونافح عن أنه ولد تونسيا وسيبقى تونسيا أبا عن جدّ، من دون أن يسأله أحد من الصحافيين عن تونسيته. وذكّر بأن حزبه متمتع بالتأشيرة القانونية منذ سنة 2011، في محاولة منه لتجاوز «أزمة التونسة» التي يستبطنها، وتعيشها حركته، على الرغم من كل المراحل التي قطعتها على مدى عشر سنوات لإقناع النخب الوطنية بأنها حزب وطني، شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب التونسية. وقد أردف النهضويون ذلك كله بالالتزام بمكان مسيرتهم، وهو شارع محمد الخامس في العاصمة، وعدم خرق بروتوكولات التنظيم الصارمة، والتوجه إلى شارع الحبيب بورقيبة عنوة بوصفه شارع الثورة التونسية ورمزها كما هو متعارف عليه لدى كل الأحزاب والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني التي لا ترى نفعا من تظاهرها خارج ذلك الشارع الرمز، والذي كثيرا ما يخضع لترتيبات وإجراءات خاصة، يؤمّنها رجال أمن، اختار نشطاء نهضاويون التقدّم لهم بالورود، بدل من قذفهم بالحجارة أو بالدهن كما فعل غيرهم، وذلك كله في إطار مقتضيات التونسة، ومحاولات القطع مع ميراث العنف والدم الذي ميّز مسيرة الإسلام السياسي، وكان أبرزَ ضحاياه أمنيون وعسكريون. ففي الشارع نفسه، انتظمت العملية الإرهابية

> عُرف عن حزب حركة النهضة بأنه «آكل الأحزاب ومفترسها»، تشهد على ذلك مقبرة هذه الأحزاب التي عملت مع «النهضة» أو تحالفت معها

> لم تجن النهضة ثماراً سياسية تذكر من مسيرة 27 فبراير، فلا أثّرت في شرعية الرئيس قيس سعيد الشعبية، ولا غيّرت من موقفه تجاه الحكومة

ضدّ الأمن الرئاسي سنة 2015. وفي الذاكرة والمخيال الجمعي التونسي، لا ينسى اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي سنة 2013 وعمليتي باردو وسوسة الإرهابيتين سنة 2015، ومحاولة تأسيس إمارة داعشية في بنقردان سنة 2016.

لم تجن حركة النهضة ثمارا سياسية تذكر من مسيرة 27 فيفري (فبراير)، فلا هي أثّرت في شرعية رئيس الجمهورية قيس سعيد الشعبية، ولا غيّرت من موقفه تجاه الحكومة ورئيسها هشام المشيشي الذي فقد مصداقيته بالكامل بعد مأزق التحوير (التعديل) الحكومي، وما صاحبه من أزمة هيكلية عميقة، ماليا واقتصاديا واجتماعيا. ولا هي أعادت الثقة الشعبية في البرلمان الذي تشكّلت صورته النهائية في ذهن الرأي العام فضاء لـ«صراع الديكة»، وترذيل الحياة السياسية وانهيار القيم والرمزيات. ولا هي صالحت بين حركة الإسلام السياسي الأبرز والأقوى في تونس والغالبية الساحقة من التونسيين (سكان العاصمة وحدها يقاربون ثلاثة ملايين) الذين اكتفوا بدور المشاهد والمراقب للمسيرة النهضاوية، والمبتغى السياسي منها. بل لقد خسرت حركة النهضة، وهي المؤتمنة على الحكم منذ عشر سنوات بالقيادة أو المشاركة من سلوكها حزبا معارضا يعتمد الشارع وسيلة ضغطٍ لتحقيق الأهداف السياسية، ويحاول التملّص من المسؤولية عن الوضع المأزوم الذي بلغته الدولة التونسية الذي يضعها على حافّة الإفلاس، ومحاولة كسب عذرية سياسية جديدة، للاستمرار ومزيد من التموقع والتمكين من مفاصل الدولة. وستكون هذه الخسارة مضاعفة عندما ينتهي أمر الحزب الإسلامي ذي الأذرع الاقتصادية والمالية والافتراضية والإعلامية والارتباطات الدولية التي يعتمدها أداة لولوج أسواق السياسة التونسية والأجنبية والهيمنة على الرأي العام، كما كان يفعل التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الكلياني الذي حكم تونس زمن حكم بن علي. وفي الآن نفسه، يتحول الحزب نفسه إلى ما يشبه الطائفة المتناغمة دينيا ومذهبيا وسياسيا، من دون أن يلقى تعاطف ودعم أي من مكونات الفسيفساء السياسية والنقابية والمدنية التونسية، فقد عُرف عن حزب حركة النهضة بأنه «آكل الأحزاب ومفترسها»، ومقبرة هذه الأحزاب التي عملت مع «النهضة» أو تحالفت معها خلال السنوات العشر المنقضية تشهد على ذلك. وأن فاعلي هذا الحزب وشبابه يعيشون لذّة استعداء الاتحاد العام التونسي للشغل وشن الحملات المتتالية والدورية عليه، بموجب وبدون موجب، سوى أنه يمثل عاملا تتوازن به الحياة العامة، ولا تختل لصالح شبكة حركة النهضة الإسلامية.

(كاتب ونائب ووزير تونسي سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads